



تحليل اثار الصدمات النفطية في الاحتياطات الاجنبية – العراق أنموذجا

فلاح ثامر علوان⁽¹⁾

أ. د. فرحان محمد حسن⁽²⁾

جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

إن صدمات أسعار النفط لها تأثيرات كبيرة ومتفاوتة على الاحتياطات الاجنبية ويكون تأثيرها كبير خاصة في الدول التي تعتمد على قطاع واحد في توليد الدخل . ان العراق يتعرض لتقلبات أكبر بسبب اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، وأن تعزيز الاحتياطات الاجنبية يعد أمراً حيوياً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتصدي لتقلبات أسعار النفط، وهو ما يتطلب سياسات اقتصادية رشيدة وإدارة فعالة لهذه الاحتياطات.

تبرز أهمية هذا البحث في تقديم فهم شامل لتأثير صدمات أسعار النفط على الاحتياطات الاجنبية في العراق. وتبرز مشكلة البحث إذ تشكل صدمات أسعار النفط أحد التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجه العديد من اقتصاديات دول العالم، هذه الصدمات التي تتمثل في التغيرات الحادة والمفاجئة في أسعار النفط، تؤثر بشكل مباشر على اقتصادات الدول الريعانية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفط لتمويل ميزانياتها العامة. وانطلقت فرضية البحث من ان صدمات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على الاحتياطات الاجنبية.

واستنتج الباحث ان هناك علاقة طردية بين صدمة أسعار النفط والاحتياطات الأجنبية، أي ان زيادة اسعار النفط (الصدمة الإيجابية) سوف تعمل على زيادة الاحتياطات الأجنبية، وان انخفاض اسعار النفط (الصدمة السلبية) سوف تعمل على خفض الاحتياطات الأجنبية. ويوصي الباحث انه ينبغي على اقتصاديات الدول التركيز على تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط. اذ يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل السياحة، الصناعة، الزراعة، والخدمات.

الكلمات الرئيسية : صدمات النفط، الاحتياطات الاجنبية ،واقع الاقتصاد العراقي

Abstract

Oil price shocks have significant and varying effects on foreign reserves, and their impact is especially significant in countries that rely on a single sector to generate income. Iraq is exposed to greater fluctuations due to its heavy reliance on oil revenues, and strengthening

foreign reserves is vital to maintaining economic stability and addressing oil price fluctuations, which requires sound economic policies and effective management of these reserves.

The importance of this research is highlighted in providing a comprehensive understanding of the impact of oil price shocks on foreign reserves in Iraq. The research problem is highlighted as oil price shocks constitute one of the major economic challenges facing many economies in the world. These shocks, which are represented by sharp and sudden changes in oil prices, directly affect the economies of rentier countries that rely heavily on oil revenues to finance their general budgets. The research hypothesis was based on the fact that oil price shocks significantly affect foreign reserves. The researcher concluded that there is a direct relationship between oil price shock and foreign reserves, i.e. an increase in oil prices (positive shock) will increase foreign reserves, and a decrease in oil prices (negative shock) will reduce foreign reserves. The researcher recommends that countries' economies should focus on diversifying the economy to reduce dependence on oil revenues. This can be achieved by developing other sectors such as tourism, industry, agriculture, and services.

المقدمة:

تشكل صدمات أسعار النفط أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في الاقتصادات العالمية، وخاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيس للدخل، العراق هو تلك الدولة التي يعتمد على إيرادات النفط بشكل كبير لتمويل ميزانياته وإنفاقه العام، إذ أن الدول الريعانية وخاصة العراق، تمثل إيرادات النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإيرادات الحكومية. لذلك، تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى تأثيرات كبيرة على هذه الاقتصادات. عندما ترتفع أسعار النفط، تتدفق الإيرادات بشكل كبير إلى العراق، مما يزيد من احتياطياته الأجنبية ويعزز قدرتها على تمويل مشروعات التنمية والإنفاق الاجتماعي. وبالعكس في حالة انخفاض أسعار النفط بشكل حاد، وتراجع إيراداتها النفطية. هذا يؤدي إلى عجز في الميزانية وانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية، مما قد يجبر العراق على اتخاذ إجراءات تقشفية وتقليل الإنفاق الحكومي، وقد يتبع ذلك تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

اهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في تقديم فهم شامل لتأثير صدمات أسعار النفط على الاحتياطيات الأجنبية، من خلال تقديم تحليلات دقيقة وتوصيات مبنية على البيانات، مما يتوجب على متخذي القرار الأخذ بعين الاعتبار الترابط بين المتغيرات الاقتصادية عند رسم السياسة الاقتصادية من أجل تقليل الآثار السلبية للصدمات لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وتوجيه السياسات والاستثمارات.

مشكلة البحث

تشكل صدمات أسعار النفط أحد التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجه العديد من اقتصاديات دول العالم، هذه الصدمات التي تتمثل في التغيرات الحادة والمفاجئة في أسعار النفط، تؤثر بشكل مباشر على العراق الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل ميزانيته العامة..

اهداف البحث

- 1- تحليل تأثير صدمات أسعار النفط على الاحتياطيات الاجنبية في العراق.
- 2- تقديم رؤى لصناع القرار الاقتصادي في العراق حول كيفية التعامل مع تقلبات أسعار النفط بفعالية وكفاءة لتحقيق التنويع الاقتصادي

فرضية البحث

الفرضية الأساسية: تؤثر صدمات أسعار النفط بشكل كبير على الاحتياطيات الاجنبية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على استعمال المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال استقراء واقع الاقتصاد العراقي، وكذلك تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية وملاحظة العلاقات والتأثير فيما بين هذه المتغيرات عبر المدد الزمنية،

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للصدمة النفطية والاحتياطيات الدولية

1- الاطار المفاهيمي للصدمة النفطية

أ- مفهوم الصدمة

الصدمة لغةً معناها الدفعة يقال صدم الشيء أي دفعه، وقيل معناها النازلة التي تفاجئ الإنسان فتزعجه⁽¹⁾

وتعرف الصدمة الاقتصادية بأنها "الحدث الذي يؤدي الى تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية وهذا الصدمة اما ان تكون ذات تأثيرات إيجابية او تأثيرات سلبية ، فالصدمة الإيجابية تؤدي الى زيادة قيمة المتغيرات الاقتصادية في حين تسوق الصدمة السلبية الى انخفاض في قيمة المتغيرات الاقتصادية"⁽²⁾.

مفهوم الصدمة النفطية:-

لقد شهد العالم العديد من صدمات النفط التي تختلف شدتها من دولة الى دولة اخرى، وان اثرها يعتمد على حجم الصدمة ومدى استمرارها ونوعية الاقتصاد للدولة، ويختلف الاثر بين الدول المنتجة للنفط وبين الدول المستهلكة للنفط⁽³⁾. اذ عرف هاملتون (Hamilton) الصدمات النفطية بأنها "أحد الأسباب الخارجية للتقلبات الكلية وتنتج عن تأثر الطلب او العرض بعوامل داخلية في الاقتصاد مما يؤدي الى انخفاض او ارتفاع حاد بالأسعار الحقيقية (*) للنفط⁽⁴⁾ و يشير هذا التعريف الى ان الصدمات النفطية تمثل اختلالات مفاجئة في توازن السوق تؤثر بدورها على المتغيرات الاقتصادية الكلية عبر تقلب الأسعار للنفط.

ب- خصائص الصدمات النفطية

يمكن إبراز خصائص الصدمات النفطية⁽⁵⁾

- حجم الصدمة:- التي يمكن قياسها من خلال نموذج الاقتصاد القياسي.
- فترة الصدمة:- تختلف من صدمة الى صدمة اخرى فكلما ازدادت حدتها كلما ارتفعت درجة الصعوبة في التعامل معها، وعادة يكون الوقت المتاح لمتخذي القرار بالضغط وعدم الارتباط وهذا يعني ان الارتباط محكوم بعلاقة طردية.
- درجة تبعية :- كلما كان الاقتصاد يعتمد على قطاع النفط كلما كانت تأثير الصدمة كبيرا وبالعكس.
- استجابة السياسة المالية والنقدية:- يستوجب على السلطات النقدية التدخل السريع من خلال اجراءات مناسبة من حدة الصدمة وتقادي انتقالها الى باقي القطاعات.

ج- انواع الصدمات النفطية

تقسم الصدمات النفطية الى ثلاثة انواع :-

- **صدمة عرض النفط:** ينتج هذا النوع من صدمات النفط بسبب تعطل الإمدادات نتيجة تغير سلوك منتجين النفط فيما يخص قراراتهم بتقليل او زيادة المعروض من النفط . إن كثير من الشواهد التاريخية لصددمات أسعار النفط وخصوصاً صدمات ارتفاع الأسعار- تشير إلى أنها نتجت في المقام الأول عن اضطرابات كبيرة في إنتاج النفط الخام ، بسبب الأحداث الجيوسياسية الخارجية ، كالأزمات والحروب التي طالت المناطق والبلدان المنتجة للنفط المهمة والمؤثرة في السوق النفطية ، التي تسببت بنقص وقصور في الإمدادات النفطية للسوق الدولية ، كالحظر العربي لبيع النفط للبلدان المساندة لإسرائيل والمعادية للقضية العربية في عام 1973 ، والثورة الإيرانية عام 1979 ، والحرب العراقية الإيرانية عام 1980 ، وحرب الخليج عام 1990 ، والأزمة الفنزويلية عام 2002 ، والحرب على العراق عام 2003 ، والعقوبات على النفط الإيراني عام 2011 ، والانقطاعات الثانوية الأخرى في العراق ونيجيريا⁽⁶⁾ ، وأزمة كوفيد19 فضلاً عن والاضطرابات السياسية والأمنية في مناطق إنتاج النفط الخام الرئيسة في السنوات الأخيرة.
- **صدمة الطلب على النفط:** تُعد التحولات في الطلب العالمي على النفط الخام مهمة ولها أثر كبير إلى جانب تغيرات المعروض منه في الصدمات السعريّة ، كما أنها بمثابة مقياس للتغيرات في النشاط الاقتصادي الحقيقي العالمي الذي يُعد المؤثر الأول على الطلب على النفط الخام بالارتفاع أو الانخفاض ، وايضا ترتبط هذه الصدمة بالوضع الاقتصادي للبلاد لان عملية التوسع الاقتصادي تشجع على زيادة الطلب الاستهلاكي للنفط مثل صدمة 2008 إن التغيرات المفاجئة في الطلب الاستهلاكي أو الوقائي – الناتج من خوف نقص الإمدادات في المستقبل - على النفط تُعد المحرك الأساسي لارتفاع أسعار النفط العالمية والسبب المباشر لحدوث الصدمات وخصوصاً في السنوات الأخيرة ، كما تُشير إلى ذلك الدراسات الحديثة⁽⁷⁾
- **الصدمة المزدوجة:** وتُشير هذه الصدمة إلى وقوع وتزامن التغيرات في مستويات عرض النفط العالمي والطلب العالمي على النفط في نفس المدة ، مُتسببةً بارتفاع أو هبوط حاد في أسعار النفط الخام العالمية في الأسواق حسب اتجاه التحول ، فإذا كان هناك طلب متزايد على النفط في الأسواق العالمية للاستهلاك الحالي أو المستقبلي وكان هنالك وفي المدة نفسها نقص في المعروض والإمدادات النفطية وأد ذلك ضغطاً كبيراً ومتسارعاً لرفع الأسعار في السوق الدولية ، أما إذا كانت الحالة معاكسة للمعروض والمطلوب النفطي وكانت الصدمة وحركة الأسعار معاكسة وسلبية⁽⁸⁾.

2- مفهوم وطبيعة الاحتياطيات الاجنبية

أ- مفهوم وطبيعة الاحتياطيات الاجنبية

تعد الاحتياطيات الاجنبية اداة اساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي ويكون تأثيرها على حجم النشاط الاقتصادي وكذلك معالجة الاختلالات الخارجية وتمويل التجارة الخارجية. تحتفظ اغلب دول العالم بمقادير من الاحتياطيات التي تتكون من العملات الاجنبية الرئيسية اضافة الى ذلك الذهب ووحدات السحب الخاصة، التي تكون جاهزة عند الضرورة، بحيث يمكن اللجوء اليها عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي يجب السحب منها لمواجهة العجز لتجنب السياسات غير الملائمة.

تعرف الاحتياطيات الاجنبية هي "الاصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة تحت سيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، او التدخل في اسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة ، او غير ذلك من الاغراض ذات الصلة مثل المحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل اساس يستند اليه في الاقتراض الخارجي"⁽⁹⁾.

ب- مصادر ومكونات الاحتياطيات الاجنبية ومصادرها

• مصادر الاحتياطيات الاجنبية

تتعدد مصادر الحصول على الاحتياطيات الاجنبية وفقا لمستوى النشاط الاقتصادي للدول وتخصصها الإنتاجي الى عدة انواع كما يأتي⁽¹⁰⁾:

- الدول التي تتمتع بفائض اقتصادي:- دول يكون اقتصادها السلعي والإنتاجي وفير و التي تكون عملاتها مقبولة لتسوية المبادلات الدولية مثل (دول اليورو، اليابان، كندا والولايات المتحدة وغيرها)، إن اقتصادها المتطور تكون منتجة من السلع لهذه الدول وتميز الانتاج بالتطور والحداثة لديها يمكنها من إضافة ثروات إلى اقتصادها المتقدم، وان الاحتياطي الاجنبي لهذه الدول لم يكون يستند على الموجودات الثمينة (الذهب، عملات السيولة الدولية، والاوراق المالية والاجنبية) لان عملة هذه الدول هي الاحتياطي، وعليه فإن المقدرة في توسع اقتصاد هذه الدول وفتح مجال الاستثمار يكون مرتبطاً فقط بإنتاجها السلعي، وفي الغالب يكون ذا تقنية عالية.

- الدول التي تتميز بالموقع الجغرافي المتميز وتمتاز بوفرة في ثرواتها الطبيعية، وفي بعض الأحيان يكون تخصص انتاجها في حقول معينة، ويكون ميزان مدفوعاتها إيجابياً، ولكن غالباً ما تعاني هذه الدول من ضيق الطاقة الاستيعابية في استثماراتها، لان عناصر الانتاج تمتاز بالمحدودية وعدم التوازن مما يجعل أرصدها الأجنبية واسعة⁽¹¹⁾.

- الدول ذات الصادرات التقليدية: التي يستند إصدار عملتها الوطنية للحصول على العملات الاجنبية من خلال صادراتها التقليدية و مصادر دخل محلية تتميز بها مثل (السياحة والعمالة في الخارج) اي تحويلات من العاملين في خارج ارض البلد، مع الملاحظ أن مثل هذه الدول تعاني من عجز في ميزان المدفوعات والتوسع في إصدار العملة المحلية يكون محدوداً، وفي الغالب هذه الدول يكون لديها اختلال في سعر صرف عملتها المحلية، وتقلبات شديدة في أسعار صرف العملة بسبب تأثير التضخم، والمستورد منه خصوصاً⁽¹²⁾

• مكونات الاحتياطيات الاجنبية

بصورة عامة تتكون الاحتياطيات الاجنبية من عنصرين:

- احتياطات العملة الأجنبية

هي تعني العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى بعضها البعض، وليس التحويل إلى ذهب كما كان معمولاً به في ظل قاعدة الذهب. وان هذه العملات أساساً هي عملات وطنية تحظى بإمكانية قبولها بشكل عام للإيفاء بالالتزامات خارج حدود الدولة، كما أن الوظائف التي تؤديها في الخارج هي نفس وظائفها في الاقتصاد المحلي، التي تتمثل بكونها مخزناً للقيمة، وتستعمل في قياس أسعار السلع الدولية، فضلاً عن دورها الرئيس كوسيط للتبادل في ظل اتساع المعاملات الدولية⁽¹³⁾، واهم هذه العملات هو الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الاسترليني، والين الياباني، وغالباً ما يتم الاحتفاظ بها على شكل ودائع أو أوراق مالية⁽¹⁴⁾.

- احتياطات من غير العملة

التي تشمل الذهب النقدي (Gold)، حقوق السحب الخاصة (SDR)، موقف الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والاصول الاحتياطية الأخرى.

- الذهب:- يعتبر الذهب احد العناصر الاساسية للاحتياطيات الاجنبية، وقد استخدم الذهب سابقاً للتبادل، تركز الأنظمة النقدية في الغالب على الذهب في تقييم وإصدار العملة النقدية وتسوية المدفوعات الدولية للمدة 1870-1914، وقد بقيت اسعار الصرف ثابتاً نسبياً حتى عام 1971، عندما تخلت الولايات المتحدة عن استبدال الدولار بالذهب وازالة السعر الرسمي له، الا انه يبقى بأهميته وخواصه بانه احد مكونات الاحتياطيات الاجنبية⁽¹⁵⁾.
- حقوق السحب الخاصة (SDR) : أنشأ صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة عام 1969 لتكون أصلاً احتياطياً دولياً تكميلياً، حين كانت أسعار صرف العملات مرتبطة بسعر الذهب، وكان الدولار الأمريكي هو الأصل الاحتياطي الدولي الرائد⁽¹⁶⁾، كما تعرف حقوق السحب الخاصة بالذهب الورقي، وهي لا تعد نقوداً حقيقية أي أنها ليست ذات كيان مادي، بل هي عبارة عن قيود دفترية يجريها الصندوق بين الأعضاء المشتركين ضمن حقوق السحب الخاصة. ويتم تقييمها على أساس سلة من العملات الارتكازية التي تستعمل كوحدة قياس لدى صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى⁽¹⁷⁾.
- موقف الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي:- يمثل موقف الاحتياطي، العملات الأجنبية التي بإمكان البلد العضو أن يسحبها من صندوق النقد الدولي خلال مدة قصيرة، إضافة إلى المديونية على صندوق النقد الدولي (بموجب اتفاقية القرض) في حساب الموارد العامة المتوفرة بسهولة للبلدان الأعضاء بما في ذلك إقراض البلد المبلغ إلى صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقات العامة للاقتراض والاتفاقات الجديدة للاقتراض⁽¹⁸⁾.
- اصول احتياطية اخرى :- تشمل الاصول السائلة والمتاحة تحت تصرف السلطة النقدية وهي تكون غير مدرجة في الفئات الاخرى للأصول الاحتياطية. وتشمل هذه الاصول⁽¹⁹⁾:- صافي قيمة مراكز المشتقات المالية المحدد حسب سعر السوق والقروض قصيرة الأجل بالعملة الاجنبية القابلة للاسترداد عند الطلب التي تقدمها السلطات النقدية الى كيانات مصرفية غير مقيمة والقروض طويلة الأجل للحسابات الائتمانية التي يديرها صندوق النقد الدولي والمتاحة تحت التصرف لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات.
- ت- مؤشرات تحديد الاحجم الامثل للاحتياطيات الاجنبية

هنالك الكثير من الطرق لقياس المستوى الامثل للاحتياطيات الاجنبية ومنها:

1- نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الواردات

لقد اقترح تريفن Triffin في سنة 1947 نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الواردات R/IM كمؤشر على كفاية الاحتياطيات الاجنبية. ويعتبر هذا المقياس احد اهم المقاييس التقليدية لمعرفة مستوى كفاية حجم الاحتياطيات وذلك بسبب اعتبار ان الواردات هي اهم متغير في بنود ميزان المدفوعات وبالنظر الى صلتها الوثيقة بالمستويات المحلية والنمو الاقتصادي والانتاج الجاري⁽²⁰⁾.

وفق هذا المؤشر، ينظر الى الحجم الكافي من الاحتياطيات الاجنبية بانه الحجم الذي يغطي الاستيرادات في مدة ثلاثة اشهر كعامل مهم وذلك لمواجهة المخاطر المتعلقة بتمويل الحساب الجاري⁽²¹⁾.

2- طريقة روبرت هيلر Robert H. Heller :

لقد اقترح روبرت هيلر عام 1966 مقياسا حاول من خلاله تحديد نسبة المستوى المتحقق فعلا من الاحتياطيات الاجنبية الى المستوى الامثل في سنه معينة، وتمثل معادلة المستوى الامثل للاحتياطيات الاجنبية كما صاغها روبرت هيلر كما يأتي⁽²²⁾:

$$R_{opt} = h \frac{\log(r.m)}{\log 0.5}$$

حيث ان :

R_{opt} : تمثل المستوى الامثل للاحتياطيات الاجنبية.

H : مقدار التغير في مستوى الاحتياطيات الاجنبية.

M : الميل الحدي للاستيراد.

R : تكلفة الفرصة البديلة.

0.5: احتمال حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ان هذه الصيغة تعني ان الزيادة التي تحدث في r او m سوف تؤدي الى خفض المستوى الامثل للاحتياطيات الاجنبية وبينما h تؤدي الى زيادة هذا المستوى

3- مؤشر نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد بالمعنى الواسع.

من بين المؤشرات التي تم استعمالها في المدة الأخيرة في الدول ذات الاسواق الناشئة هي التي اطلقت عليها ذات التحذير المبكر لوقوع الازمة المالية التي تشمل نسبة الاحتياطيات الى عرض النقد بالمعنى الواسع ($R/M2$)، ونسبة الى الديون الخارجية قصيرة الأجل⁽²³⁾.

ان مؤشر نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد بالمعنى الواسع، الذي يستخدم لتأثير الازمات المالية، اذ ان ($M2$) الذي يدل على السيولة المتاحة في الاقتصاد لشراء الاصول الاجنبية، كذلك انه يشير الى المخاطر المحتملة لتمويل الاصول الى الافراد والشركات المحلية. ان النسبة التي يعتمد مؤشر نسبة الاحتياطي الى عرض النقد بالمعنى

الواسع (M2) هي من (5%-10%) بالنسبة الى الدول التي تعتمد على نظام السعر المرن، أما بالنسبة للدول التي تعتمد على سعر الصرف الثابت فان النسبة هي من (10%-20%)⁽²⁴⁾.

4- طريقة صندوق النقد الدولي IMF :

لقد اوصى صندوق النقد الدولي ضمن توجيهاته لتحديد الحجم الامثل للاحتياطيات الاجنبية بأن تحتفظ السلطة النقدية في بلد من البلدان بما مجموعه 15% من تدفقات الاستثمار المحفظي*** ، 10% من قيمة الصادرات، 10% من M2 ، اضافة الى ذلك 40% من القروض الخارجية قصيرة الأجل⁽²⁵⁾.

3- العلاقة بين الصدمات النفطية والاحتياطيات الاجنبية في الدول الريعية

1- اثر الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي

تختلف الصدمة في الدول المستوردة عنها في الدول الريعية المصدرة للنفط التي في معظم البلدان المصدرة للنفط فأن عوائد النفط تعود للحكومة، ونظرا لاعتماد اقتصاد الدول الريعية على الإيرادات النفطية، فأن انخفاض الناتج او ارتفاعه معتمد على اوقات الازدهار والانكماش في أسعار هذه الإيرادات، إذ ان حدوث تغيرات في الطلب الكلي تُعد السبب الرئيسي لحدوث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الذي يُعد من أكثر المؤشرات تعبيراً عن حالة النمو الاقتصادي في اي بلد⁽²⁶⁾.

إذ تؤثر صدمات أسعار النفط بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيس للإيرادات. ويعتمد تأثير صدمات أسعار النفط على العديد من العوامل بما في ذلك الهيكل الاقتصادي للدولة، مستوى الاعتماد على النفط، ومدى تنوع الاقتصاد، تتسبب تقلبات أسعار النفط في تقلبات اقتصادية واسعة، حيث تتأثر قطاعات متعددة مثل البنية التحتية، الصحة، والتعليم بالانخفاضات في الإنفاق الحكومي.

2- تأثير صدمات النفط على النفقات العامة

ان اغلب البلدان الريعية ترسم حدود نفقاتها بشكل أساسي على الإيرادات التي تحصل من خلال بيع النفط للخارج معتمدة على العامل الخارجي وهو سعر النفط والداخلي وهو حجم الإنتاج المصدري. إن حجم الانفاق يعتمد على هذين العاملين في حالة كان سعر النفط مرتفعاً فإن البلد يرفع من حجم الانفاق أما في حالة انخفاض سعر النفط الخام فإن البلد يعيش حالة من العسر المالي مما ينعكس سلباً على الاقتصاد⁽²⁷⁾.

إن هذه التبعية للإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري إلى الإيرادات النفطية ينتج عنه تبعية كافة الخطط والمشاريع التنموية وكذلك التوظيف الجديد لدى الحكومة استناداً لحجم الإيرادات النفطية المتحققة التي تعتمد على أسعار النفط بشكل أساسي، فعلى سبيل المثال انخفضت الإيرادات النفطية نتيجة صدمة عام 2014 الى (57,6) ترليون دينار عراقي نتيجة الى انخفاض أسعار النفط الى (30) دولار كمعدل لسنة 2015 وحيث ان الإيرادات غير النفطية لا تضيف إلا (3) ترليون دينار الى الإيرادات النفطية من اجمالي الإيراد الكلي للحكومة مما أدى الى بروز مشكلة في موازنة 2015 حيث انها خصصت (78,7) ترليون دينار للإنفاق الجاري (40,4) ترليون للموازنة الاستثمارية وبناء على ما سبق فان الإيرادات المتحققة في سنة 2015 لا تكفي الا لتسيير (77%) من نفقات الموازنة التشغيلية فقط مع إيقاف تنفيذ معظم البرامج الاستثمارية وكذلك إيقاف المشاريع قيد التنفيذ أي تعطيل خطط التنمية الاقتصادية واختلال الوضع الاقتصادي بشكل عام⁽²⁸⁾.

3- تأثير صدمات النفط على ميزان المدفوعات

ان زيادة الصادرات الريعية ، تؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، إذ يوضح ذلك أن ميزان المدفوعات يحقق فائضاً سلبياً، وهذا يعمل على تشويه ميزان المدفوعات من خلال تضخم صادرات الريع النفطي التي لم تظهر حقيقة المركز الاقتصادي العالمي للبلد، فمع استبعاد نسبة أو مساهمة الريع النفطي من ميزان المدفوعات، يتبين أن البلد في الغالب يحقق عجزاً حقيقياً⁽²⁹⁾.

فضلاً عن ذلك، لاحظ الكثير من الاقتصاديين بان مصدري المواد الأولية سيواجهون مشكلة تدهور شروط التبادل التجاري، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين البلدان النامية المصدرة للمواد الأولية والبلدان الصناعية، زد على ذلك تأثير التقلبات الحادة في الأسعار بين الحين والآخر⁽³⁰⁾.

كذلك يمكن ان يتأثر ميزان المدفوعات بصورة غير مباشرة، من خلال سعر الصرف والتضخم، يؤثر على سعر الصرف مع زيادة تدفقات الأموال إلى البلد بفعل الربوع النفطية، فإن هذا سيعمل على رفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وان تأثير ذلك سينعكس سلباً في القدرة التنافسية للبلد بالنسبة لأية سلعة محتملة التصدير من غير القطاع النفطي. وهذا ما يطلق عليه بالمرض الهولندي⁽³¹⁾. ويؤدي التأثير السلبي للمرض الهولندي الى انخفاض الإنتاج في اغلب المشاريع الى مستوى اقل من الحجم الأمثل وهذا ما ينعكس سلباً على الإنتاجية، ويكون التأثير اشد في حالة عدم إمكانية تسريح جميع العمالة الفائضة، وهذا يعد مصدراً إضافياً للتكاليف ومن ثم المزيد من التدهور⁽³²⁾.

ومن التأثيرات الداخلية للريع الاقتصادي والمتمثلة بالتضخم، يمكن أن ينعكس تأثيره سلباً في القدرة التنافسية للبلد ومن ثم يؤثر على ميزان المدفوعات. إذ إن نشوء التضخم في اقتصاد البلد بفعل التدفقات الريعية، يعني أن أسعار السلع المحلية ستكون أغلى مقارنة بالسلع الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستيرادات وتراجع الصادرات المحلية غير النفطية وبالتالي تدهور حصة الميزان التجاري من السلع المنتجة في القطاعات الأخرى غير النفطية ومن ثم ميزان المدفوعات⁽³³⁾.

المبحث الثاني: تحليل واقع الإيرادات النفطية ومستوى الاحتياطيات الاجنبية للعراق للمدة 2004-2022

: تحليل واقع الاقتصاد العراقي

تأثر الاقتصاد العراقي كثيراً بالتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مما انعكست في احداث تغيرات جوهرية في توجهاته المختلفة، إذ شهد تحولات كبيرة بعد عملية التغيير السياسي، فانقلبت الدولة من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد السوق وإتباع سياسة الباب المفتوح (الحرية الاقتصادية) التي زادت من متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإتباع إصلاحات اقتصادية ومعالجة المشاكل الناجمة عن الفقر والتفاوت في توزيع الدخل وتفاقم ظاهرة البطالة.

اولاً: تحليل واقع الميزان التجاري للعراق للمدة (2004-2022)

إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي اذ يمثل النفط المورد الوحيد كما تشكل القطاعات الاخرى نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين شكل الإيراد النفطي حوالي ثلثي الإيرادات وبمشاركة القطاعات الاخرى المتمثلة بالقطاع الصناعي والزراعي.

يبين الجدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة 2004-2022، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 نحو (24.700) مليون دولار، وشهد نمواً موجباً ملحوظاً لغاية عام 2009 سجل معدل نمو سالب بلغ (14.51) ويعزى هذا الازمة المالية العالمية لعام 2008، إلا أنه حقق تعافي في عام 2010 وسجل معدل نمو موجب واستمر بالتذبذب لغاية عام 2014 و 2015 و 2016 ويعزى هذا الانخفاض السالب إلى الوضع الأمني في العراق نتيجة سيطرة عصابات داعش على جزء من محافظات العراقية فضلاً عن انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

في عام 2017 حقق الاقتصاد العراقي نمواً موجباً بسبب عملية التحرير من عصابات داعش فضلاً عن تعافي أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو (187.534) مليون دولار في عام 2017، في حين سجل معدل نمو سالب بلغ (21.90) في عام 2020 وهذا يعزى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام بسبب تفشي وباء جائحة كورونا، ومن ثم حقق تعافياً ملحوظاً خلال عامي 2021 و 2022 في تطور الناتج المحلي الإجمالي وعليه سجل معدل نمو بلغ (27.19) في عام 2022.

جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي والصادرات النفطية وغير النفطية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دولار)

السنوات	GDP بالأسعار الجارية	معدل نمو GDP	اجمالي الصادرات	نسبة اجمالي الصادرات الى GDP	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات
	1	2	3	4	5	6	7	8
2004	24.700	-	17.810	72.10	17.455	98.01	355	1.99
2005	33.327	34.92	23.697	71.10	23.199	97.90	498	2.10
2006	54.846	64.56	30.529	55.66	29.708	97.31	821	2.69
2007	88.038	60.51	39.590	44.96	37.771	95.41	1,819	4.59
2008	130.204	47.89	63.726	48.94	61.883	97.11	1.843	2.89
2009	111.300	-14.51	39.430	35.42	38.964	98.82	466	1.18

0.60	310	99.40	51.453	37.36	51.763	24.453	138.516	2010
0.34	273	99.66	79.407	42.89	79.680	34.09	185.749	2011
0.42	394	99.58	93.778	43.19	94.172	17.37	218.032	2012
0.47	420	99.53	89.349	38.25	89.769	7.61	234.637	2013
0.53	442	99.47	83.538	36.75	83.980	-2.61	228.490	2014
0.88	383	99.12	43.058	26.04	43.441	-26.98	166.821	2015
0.65	266	99.35	40.493	24.50	40.759	-0.30	166.321	2016
0.75	430	99.25	57.129	30.69	57.559	12.75	187.534	2017
0.65	562	99.35	85.798	37.95	86.360	21.31	227.511	2018
3.95	3.221	96.05	78.364	34.91	81.585	2.69	233.636	2019
5.39	2.524	94.61	44.305	25.66	46.829	-21.90	182.454	2020
5.86	4.281	94.14	68.803	35.18	73.084	13.83	691.207	2021
4.19	4.947	95.81	113.097	44.68	118.044	27.19	264.182	2022
2.11	392.41	97.89	59.87	41.38	61.15	**	162.32	المتوسط

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على:

- العمود (1-3-5-7) بيانات التقرير الاحصائي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2004-2022.

- العمود (2-4-6-8) عمل الباحث.

يلاحظ من الجدول (1) هيمنة القطاع النفطي على اجمالي الصادرات العراقية خلال المدة 2004-2022، ويعد المورد الرئيس للإيرادات العامة، إذ تتراوح نسبة مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الصادرات بين (94.14%) كحد أدنى للمساهمة في عام 2021، و (99.66%) كحد أعلى للمساهمة في عام 2011، إذ أن الصادرات لها أثر مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق حيث تسهم الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن الناتج المحلي الإجمالي، كما تسهم الصادرات النفطية العراقية في رفع معدلات رأس المال الثابت عبر استعمال العوائد النفطية من النقد الأجنبي في إدخال السلع الرأسمالية، لذا يعد الأخير أداة من خلالها يتم تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً: تحليل واقع الاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة 2004-2022.

يلاحظ في الجدول (2) أن الاحتياطيات الأجنبية بلغت 7.91 مليار دولار، وبلغت نسبة الاحتياطيات النقدية نحو 98.86%، ونسبة احتياطيات الذهب 1.14% في عام 2004، ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذلك الاستقرار السياسي النسبي في العراق بدأت الاحتياطيات الأجنبية ترتفع بشكل كبير، إذ بلغت الاحتياطيات الكلية نحو 12.21 مليار دولار، في حين شكلت نسبة العملات الأجنبية نحو 99.10% من إجمالي الاحتياطيات، وقد شكل احتياطيات الذهب نسبة ضئيلة جداً بلغت 0.90% في عام 2005، واستمرت الزيادة في حجم الاحتياطيات الأجنبية حتى عام 2008 إلا أنه لم يستمر التعافي في حجم الاحتياطيات بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت في الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد العراقي إذ انخفضت الاحتياطيات الكلية نتيجة انخفاض أسعار النفط الأمر أدى إلى الاعتماد عليها لتغطية النقص الحاصل في الإيرادات حيث انخفضت الاحتياطيات الكلية إلى 44.33 مليار دولار في عام 2009 بعد أن كانت 50.11 مليار دولار في عام 2008، إلا أن الاقتصاد العالمي حقق تعافياً بعد نهاية الأزمة المالية العالمية لعام 2008 مما عاودت أسعار النفط إلى الارتفاع ونتيجة ارتفاع الأسعار أدت إلى زيادة الاحتياطيات الكلية في عام 2010 ولغاية عام 2013 إذ بلغت الاحتياطيات الكلية نحو 77.75 مليار دولار في عام 2013، وقد شكلت نسبة الاحتياطيات النقدية نحو 97.89% وقد ارتفع نسبة احتياطيات الذهب إلى 2.11%، إلا أنه نتيجة الصدمة السلبية التي عصفت في الاقتصاد العالمي وانعكست في انخفاض أسعار النفط لعام 2014 فضلاً عن الأزمة المحلية لسيطرة داعش على جزء من محافظات العراق أدى ذلك إلى الاعتماد على الاحتياطيات الأجنبية في مواجهة النقص الحاصل في الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها العراق بوصفه بلداً ربيعياً، إذ انخفضت الاحتياطيات الكلية إلى 66.28 مليار دولار، ونتيجة استمرار أزمة 2014 واستمرار الانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية فقد بلغت الاحتياطيات الأجنبية في عام 2016 نحو 45.31 مليار دولار، إلا أنه حقق تعافياً الاقتصاد العراقي نتيجة عملية التحرير فضلاً عن تعافي أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ووفقاً للمعايير الدولية المستخدمة لمعرفة قياس كفاية الاحتياطيات الأجنبية فإن البنك المركزي العراقي مازال يحتفظ باحتياطي جيد من العملة الأجنبية من ناحية تغطية الاستيرادات لمدة ستة أشهر وتغطية للعملة المصدرة⁽³⁴⁾، في عام 2017 ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى العراق إذ بلغت 49.32 مليار دولار، وفي هذا العام ارتفع نسبة احتياطيات الذهب إذ بلغت 7.60% وانخفاض الاحتياطيات من العملات إلى 92.40%، بعد ذلك ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية في عام 2018 و 2019 حيث وصلت عام 2019 إلى 68.02 مليار دولار ويعزى سبب هذا الارتفاع بسبب ارتفاع رصيد العراق من الذهب الموجود في بغداد والخارج كما ازدادت الاستثمارات الأجنبية في الخارج⁽³⁵⁾، وانخفضت الاحتياطيات النقدية نحو 93.06% بالمقابل ارتفعت نسبة احتياطيات الذهب من الاحتياطيات الكلية إذ بلغت 6.94%، وفي عام 2020 انخفضت الاحتياطيات الأجنبية الكلية نتيجة (وباء كوفيد 19) الذي أصاب العالم عام 2019 بعد ذلك ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية نتيجة ارتفاع النفط الذي حدث في عام 2021 وكذلك حدوث صدمة إيجابية ألا وهي الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 إذ أدت إلى ارتفاع أسعار النفط والذي انعكس على ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في الخارج⁽³⁶⁾.

جدول (2)

تطور الاحتياطيات الاجنبية في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004- 2022) مليار دولار

نسبة احتياطيات الذهب الى الاحتياطيات الكلية	نسبة الاحتياطيات النقدية الى الاحتياطيات الكلية	احتياطيات الذهب	الاحتياطيات النقدية	الاحتياطيات الكلية	السنوات
5	4	3	2	1	
1.14	98.86	0.09	7.82	7.91	2004
0.90	99.10	0.11	12.10	12.21	2005
0.60	99.40	0.12	19.93	20.05	2006
0.48	99.52	0.15	31.30	31.45	2007
0.34	99.66	0.17	49.94	50.11	2008
0.45	99.55	0.2	44.13	44.33	2009
0.51	99.49	0.26	50.36	50.62	2010
0.48	99.52	0.29	60.74	61.03	2011
2.27	97.73	1.6	68.73	70.33	2012
2.11	97.89	1.64	76.11	77.75	2013
5.25	94.75	3.48	62.80	66.28	2014
5.67	94.33	3.06	50.93	53.99	2015
7.33	92.67	3.32	41.99	45.31	2016
7.60	92.40	3.75	45.57	49.32	2017
6.13	93.87	3.97	60.75	64.72	2018

6.94	93.06	4.72	63.30	68.02	2019
10.77	89.23	5.86	48.56	54.42	2020
8.78	91.22	5.64	58.59	64.23	2021
7.41	92.59	7.19	89.82	97.01	2022
3.96	96.04	2.40	49.66	52.06	المتوسط

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على:

- العمود (3-2-1) بيانات البنك الدولي (2004-2022).
- العمود (5-4) من عمل الباحث.

ثالثاً: تحليل دور الإيرادات في حجم الاحتياطيّات الأجنبية للعراق للمدة (2004- 2022)

يبين الجدول (3) تطور الإيرادات العامة والإيرادات النفطية فضلاً عن نسبة الاحتياطيّات الأجنبية من GDP في العراق للمدة 2004- 2022، إذ يلاحظ ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية بوصفها مورد أساسي في تمويل الإيرادات العامة، إذ بلغت (80.73%) من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2004، وقد سجل أعلى مساهمة بلغت (98.58%) في عام 2011، وهذا يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية الذي بلغ نحو (106.17) دولار للبرميل، وقد سجل أدنى مساهمة له في عام 2022 بنحو (71.71%) ويعزى ذلك إلى نمو القطاعات الأخرى غير القطاع النفطي. وقد بلغ متوسط المساهمة نحو (88.91) وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في بنيته الهيكلية، واعتماده على النفط بوصفه مورداً رئيساً في تمويل الإيرادات العامة، مما يكون عرضةً للازمات العالمية، نتيجة ارتباطه بالطلب العالمي على سلعة النفط وتذبذب أسعاره، لذا يحتاج العراق إلى إعادة تنويع في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل ارتباطه المباشر في الإيرادات النفطية لتجنب الازمات الاقتصادية.

أما من حيث نسبة الاحتياطيّات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نحو (26.30%) كحد أدنى في عام 2017، وبلغت نحو (39.83%) كحد أعلى في عام 2009، أما متوسط النسبة فقد بلغ نحو (32.84%) ومن خلال ذلك يتضح ان للاحتياطيّات الأجنبية دوراً مهماً في مواجهة تراجع الناتج المحلي الاجمالي. كما ان تغير الاحتياطيّات الأجنبية، يفسر على أساس تغير الناتج المحلي الإجمالي بفعل ناتج قطاع النفط. اما إذا كان تغير الناتج بفعل قطاعات أخرى غير النفط، فإن تأثير ذلك يعد ضعيفاً في الاحتياطيّات الأجنبية، ذلك ان القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الأخرى لم تصل الى المستوى الذي يمكنها من توفير مصدر مهم للاحتياطيّات الأجنبية.

جدول (3)

الاييرادات النفطية وغير النفطية ومستوى الاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2022

السنوات	سعر النفط	اجمالي الاييرادات مليون دولار	اجمالي الاييرادات النفطية مليون دولار	نسبة الاييرادات النفطية الى الاييرادات	الاحتياط يات الاجنبية الكلية مليار دولار	نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى GDP
	1	2	3	4	5	6
2004	34.60	21.988	17.751	80.73	7.91	32.02
2005	48.33	27.164	23.648	87.06	12.21	36.64
2006	57.97	32.709	30.465	93.14	20.05	36.56
2007	66.40	41.486	39.433	95.05	31.45	35.72
2008	92.08	63.748	61.111	95.86	50.11	38.49
2009	60.50	47.027	39.307	83.58	44.33	39.83
2010	76.79	59.981	57.250	95.45	50.62	36.54
2011	106.17	92.996	91.678	98.58	61.03	32.86
2012	107.96	102.759	100.604	97.90	70.33	32.26
2013	105.87	97.632	89.403	91.57	77.75	33.14
2014	96.29	90.383	84.303	93.27	66.28	29.01
2015	49.49	46.353	45.206	97.53	53.99	32.36
2016	40.76	44.063	30.250	68.65	45.31	27.24
2017	52.43	65.501	50.583	77.22	49.32	26.30

28.45	64.72	89.65	80.828	90.161	69.78	2018
29.11	68.02	92.24	82.956	89.938	64.04	2019
29.83	54.42	89.18	45.672	51.215	41.47	2020
30.93	64.23	90.96	67.310	74.003	69.89	2021
36.72	97.01	71.71	78.240	109.107	100.08	2022
32.84	52.06	88.91	58.74	65.70	70.57	المتوسط

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على:

- (1) OPEC: Annual statistical

- العمود (2-3) التقرير العربي الموحد.

- العمود (5) البنك الدولي.

- العمود (4-6) من عمل الباحث.

المبحث الثالث: رؤيا استشرافية للتحوّل من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد متنوع للعراق

يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاداً ربيعياً بامتياز بسبب اعتماده الرئيس على انتاج وتصدير النفط الخام في توليد الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل الموازنة العامة ومصدراً للاحتياجات الاجنبية. وبذلك فإن الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب ويعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في ظل غياب شبه تام للقطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة وغيرها. وهو بهذا المعنى اقتصاد مكشوف على الخارج ويتأثر بالتقلبات الاقتصادية الدولية. ان مغزى ذلك ان اي صدمات نفطية تحدث في اسعار النفط العالمية ينعكس بشكل مباشر على مجمل الاوضاع الاقتصادية المحلية. كما ان التغيرات في اسعار السلع المستوردة إلى البلد تنعكس بشكل مباشر أيضاً على المستوى العام للأسعار.

اولاً: رؤية الاصلاح الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية:

1- قطاع الصناعة

يعتبر القطاع الصناعي الركيزة الاساسية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتمويل الموازنة لمختلف اقتصاديات دول العالم ، وبعد معيارا مهما لاستعمال التكنولوجيا الحديثة وانتاج سلع لم تكن سلع مستخدمة.

وفي العراق واجهت الصناعة عبر مراحلها المختلفة نكسات وضربات موجعة متتالية تركت آثارها المدمرة على واقع وتطور النشاط الصناعي، ابتداء من عملية التأميم غير المدروسة للعديد من المصانع الاهلية في عام 1964، ثم الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثماني سنوات، فالعدوان الأميركي على العراق في عام 1991 ومروراً بالحصار الشامل وغير المسبوق عالمياً والذي امتد لأثني عشر عاماً، وانتهاءً بالغزو الأميركي للعراق في عام 2003 والاطاحة بالنظام السابق، وتوقف جميع او معظم المصانع عن العمل والانتاج⁽³⁷⁾ ومن ابرز المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة

في العراق هو توقف معظم المصانع الحكومية جراء تدميرها فظلا عن عمليات السلب والنهب بعد 2003، كذلك تفاقم الخطوط الانتاجية لمعظم المصانع وضعف دور الصناعات المتوسطة والصغيرة حيث اندثر الكثير منها نتيجة الظروف الامنية وكذلك نتيجة انقطاع التيار الكهربائي. كذلك انفتاح الاسواق العراقية على جميع انواع المنتجات والسلع بما فيها ذات النوعية الرديئة والأسعار المتدنية وغير المطابقة للمواصفات العالمية وبسبب عدم اخضاعها الى قوانين التقييس والسيطرة النوعية التي تشكل منافسة غير عادلة للمنتجات المحلية وغياب الدعم الحكومي للمنتجات الصناعية المحلية وبالمقابل الدعم التي تحصل عليه المنتجات المصدرة للعراق من ايران وتركيا وغيرها من الدول.

اهم السياسات الداعمة للنشاط الصناعي هو تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، يمكن للحكومة ان تبني سياسات وإجراءات لتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب على ضخ أموالهم في القطاع الصناعي من خلال تحسين البيئة التنظيمية كتقليل الاجراءات الادارية الروتينية والاسراع في اجراءات التراخيص للالزمة لبدء المشاريع الصناعية وتوفير الحوافز المالية من خلال الاعفاءات الضريبية للمستثمرين وكذلك المنح والقروض التي تعطى الى المستثمرين ورسم سياسة تجارية تتناغم مع اهداف الصناعة الوطنية وضبط الاستيراد وتوفير مستلزمات الانتاج الصناعي والحد من استيراد السلع غير الضرورية كذلك تشجيع الابتكار والتكنولوجيا من خلال دعم البحث والتطوير وتقديم تمويل ودعم للمشروعات البحثية التي تهدف إلى تطوير تقنيات صناعية جديدة، وكذلك نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة وتوطينها بما يتناسب مع احتياجات الصناعات المحلية.

2- القطاع الزراعي

يملك العراق امكانات مهمة في القطاع الزراعي من حيث توفر الاراضي والماء الا ان طرائق الزراعة البدائية واهمال الاراضي ادت الى تدهور القطاع الزراعي في العراق علماً ان هناك 23.4 مليون دونم صالح للزراعة تم استغلال 11.4 دونم منها وبطرق زراعية بدائية أي هناك 12 مليون دونم غير مستغلة⁽³⁸⁾، ويواجه هذا القطاع الكثير من التحديات التي ادت الى تخلفه في السنوات السابقة ومن هذه المشكلات هو شحة المياه وحالة التصحر نتيجة حالة المناخ (الاحتباس الحراري) والظروف الجوية التي ساهمت في قلة تساقط الامطار والبنية التحتية الزراعية الضعيفة المتمثلة بنظام الري التقليدي الامر الذي يؤدي الى هدر الكثير من المياه كذلك عدم توفر المكننة الزراعية الحديثة التي تساعد الفلاح في استصلاح الأراضي والاعتماد على الوسائل القديمة والبدائية في بعض الأحيان مما يؤثر على حجم المردود الانتاجي للأرض وعدم حماية المنتوجات الزراعية المحلية من منافسة مثيلاتها المستوردة من دول الجوار والدول الاخرى ما جعل معظم الفلاحين يتركوا مهنة الزراعة بسبب هذا التنافس الذي لا يستطيعون مجاراته.

اهم الحلول المقترحة للقطاع الزراعي هو تطوير نظام الري مثل الري بالتنقيط والري بالرش لتقليل المياه المهدرة في الري التقليدي وكذلك اصلاح شبكات القنوات المائية والسدود لضمان توزيع المياه بشكل افضل والدخول بالصناعات الساندة للقطاع الزراعي مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والمكننة ومنظومات الري بالرش والتنقيط والبيوت البلاستيكية. كذلك المضي قدماً بتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في البنى التحتية الساندة للقطاع الزراعي وتأهيل بعض المشاريع الزراعية الكبرى مثل مصانع الأسمدة والمستلزمات البيطرية والخزن المبرد ومعامل البذور والمكننة الزراعية والمجازر الحديثة والعمل على وضع خرائط استثمارية تعتمد على قواعد وأسس للمعلومات والإحصاءات الزراعية وانشاء برامج تدريبية وتوعوية للمزارعين حول استعمال التقنيات الحديثة وادارة المزارع. تكوين شركات زراعية تساعد

على استصلاح الاراضي الزراعية وزيادة الانتاج. اشراك كليات الزراعة لتعزيز التعاون بين المؤسسات الاكاديمية والمزارعين.

ثانياً: سياسة مالية رشيدة

تحتل السياسة المالية مكانه مهمة، اذ تمثل اداة رئيسه يمكن الحكومة استعمالها في توجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة النشاط الاقتصادي لما يتعرض له من ازمات وهزات وذلك بفضل ادواتها وما يؤهلها من تحقيق معدلات مرغوبة واستقرار نسبي في مستوى الاسعار في اطار سعيها لاستحداث النمو واعادة توزيع الدخل.

ان المصادر المالية الاساسية المتاحة لدى العراق هي الواردات النفطية التي تشكل من 92 الى 96 % من واردات الموازنة العامة، واما الباقي فانه يتشكل من الضرائب والرسوم وارباح القطاع العام وبيع ممتلكات الدولة، وقد ارتفعت الموارد النفطية من بعد عام 2003 بشكل كبير نتيجة ارتفاع اسعار النفط وكذلك زيادة انتاج العراق من النفط الخام⁽³⁹⁾.

الا ان العراق ما زال يعاني من كثير من المشكلات الاقتصادية والمجتمعية، نتيجة لسوء ادارة هذه الاموال وسوء ادارة الاليات المتوفرة ، وما زال الفقر يشكل نسبة عالية من السكان.

كل هذا يؤكد على سوء ادارة اموال العراق وسوء ادارة الأدوات المالية، وفشل السياسة المالية في تحقيق الاهداف الاقتصادية والمجتمعية المرجوة بعد عام 2003 . بسبب تجاهل تطبيق الاستراتيجيات والخطط التي اعدتها بعض الاجهزة الحكومية بالتعاون مع المؤسسات الدولية، التي استعانت بالخبرات العراقية من خارج مؤسسات الدولة، وبالتعاون مع الخبرات الاجنبية. كل ذلك بسبب غياب دولة المؤسسات الناجم عن الصراعات الداخلية التي لا تأخذ بنظر الاعتبار المصالح الوطنية ومصالح المواطن، التي ادت الى المحاصصة واستبعاد المهنية ومبدأ تكافؤ الفرص عن مؤسسات الدولة.

ومن الضروري التأكيد على ان العراق بحاجة الى خطط تنموية قابلة للتنفيذ والمتابعة والرقابة ، ومرتبطة بمؤشرات اقتصادية واجتماعية واضحة، مع تحديد الادوار التي تعطى في الحكومة وقطاعها الاقتصادي ودور القطاع الخاص وتوفير المناخ المناسب لعملها وتطورها. ان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن ان يتحقق الا بوجود مثل هذه السياسات واستعمال وتناعم ادواتها الاساسية كل من السياسة المالية والنقدية.

يجب على الدولة تنويع مصادر الإيرادات وذلك لتقليل الاعتماد على مصدر واحد مثل النفط من خلال تعزيز الإيرادات الضريبية والرسوم والعوائد من الاستثمارات الحكومية. يجب على الدولة ان تحسن التحصيل الضريبي تعزيز نظم التحصيل الضريبي للحد من التهرب الضريبي وضمان جمع الإيرادات بكفاءة وعدالة. كذلك استعمال سياسة ضريبية عادلة اي فرض ضرائب تصاعدية كذلك فرض ضرائب أعلى على أصحاب الدخل المرتفعة لضمان توزيع عادل للعبء الضريبي. فضلاً عن تقديم إعفاءات ضريبية للقطاعات الحيوية وللشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو الاقتصادي.

ثالثاً: انشاء صندوق ثروة سيادي

يؤدي صندوق الثروة السيادي دوراً مهماً في ادارة الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، اذ ترتبط عمليات صناديق الثروة السيادية ارتباطاً وثيقاً بالمالية العامة من خلال تمويل الموازنة، وتلعب الصناديق السيادية دوراً كبيراً في امتصاص الفوائض النفطية في ظل ارتفاع اسعار النفط الامر الذي يؤدي الى استثمارها وكذلك لها دور كبير عند انخفاض اسعار النفط اذ أن اللجوء اليها يساهم في تعويض ذلك.

ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات بنوية عميقة وشاملة ترجع جذورها الى سنوات سابقة وذلك بسبب السياسات السلبية الداخلية والخارجية للعراق، وكذلك غياب التخطيط الاقتصادي الامر الذي ادى الى اختلالات هيكلية اصابت الاقتصاد العراقي، وهنا تأتي ضرورة انشاء صندوق سيادي يعمل على حفظ حقوق الاجيال القادمة من هذه الثروة النفطية الناضبة وكذلك الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط.

إن الاقتصاد العراقي اليوم بأمرس الحاجة الى صندوق سيادي للتنمية بغرض تشجيع تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتقوية السياسات الصناعية لزيادة الإنتاج الحقيقي داخل الاقتصاد العراقي، وسيلجأ هذا النوع من الصناديق مجموعة من الآثار الايجابية للاقتصاد العراقي من أهمها، تخفيض معدلات البطالة وتنمية القطاعات الانتاجية، وبالأخص في المجالين الصناعي والزراعي، وكذلك تحسين الخدمات.

1- مفهوم الصندوق السيادي

توجد عدة مفاهيم لصندوق الثروة السيادي اذ عرف صندوق النقد الدولي بانه "صندوق او ترتيبات عامة ذات اغراض محدودة، تكون مملوكة للدولة وتحت سيطرتها مهمتها الاحتفاظ بالأصول لأهداف اقتصادية متوسطة او طويلة الأجل، وهذه الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الاجنبي او الفوائض المالية"⁽⁴⁰⁾.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) صناديق الثروة السيادية بانها "وسائط استثمار تكون مملوكة للدولة ويتم تمويلها من موجودات الصرف الاجنبي"⁽⁴¹⁾.

2- نشأة وانتشار الصناديق السيادية

ان الصناديق السيادية تعمل على استثمار الايرادات النفطية بفعالية وكفاءة عالية في الاسواق المحلية والدولية بهدف مواجهة الصدمات النفطية.

تعد الكويت اول بلد في العالم ينشئ صندوقاً للثروة السيادية عام 1953، اذ كان الهدف الأساسي منه تحقيق العدالة التوزيعية لواردات النفط الناضبة بين الاجيال الحالية والمستقبلية وكذلك تنوع مصادر الدخل اي الاستفادة من فائض الواردات المتحققة من النفط واستثمارها في الخارج والداخل ويتم للجوء اليها في اوقات الازمات.

بعد ذلك انشرت صناديق الثروة السيادية في دول العالم مثل صندوق معاشات التقاعد في النرويج عام 1990، وصندوق مبادلة بأبوظبي عام 2002، بعد ذلك قامت الدول بذات الفوائض المالية الكبيرة مثل سنغافورة والصين وتشيلي بأنشاء صناديق سيادية تضم تلك الفوائض وذلك من أجل تقليل المخاطرة من ارتفاع اسعار النفط وكذلك الازمات المالية، وفي بداية الالفية الثانية اخذت الصناديق السيادية في تزايد مستمر وتعددت مصادر تمويلها.

3- أنواع الصناديق الثروة السيادية

صناديق الثروة السيادية تأتي في عدة أنواع، ولكل نوع أهداف واستراتيجيات مختلفة تعتمد على الغرض الأساسي من إنشائه. فيما يلي الأنواع الرئيسية لصناديق الثروة السيادية⁽⁴²⁾:

- أ- **صناديق الاستقرار**: تعتبر صناديق الاستقرار هي أحد صناديق الثروة السيادية التي تأسسها البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط الخام وغيرها، والهدف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير موارد مالية تستعمل في حالات الطوارئ أو الفترات الاقتصادية الصعبة، من أمثلتها صندوق الثروة السيادي الكويتي.
- ب- **صناديق الادخار**: وتعرف بصناديق الاجيال والهدف إلى الحفاظ على الثروة للأجيال المستقبلية من خلال استثمار الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات الحكومية الفائضة، **صناديق التنمية**: تعتبر هذه الصناديق الممول الرئيس للبعد الاجتماعي والاقتصادي تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستثمار في المشاريع، مثل البنية التحتية والصحة والتعليم، والسبب الرئيس من انشائها هو تحقيق فوائض ناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية اي تبديل الموجودات غير السائلة (الطبيعية) بالموجودات السائلة بإيراداتها.

4- صندوق ثروة سيادي عراقي:

إن الاقتصاد العراقي اليوم بحاجة الى صندوق ثروة سيادي للتنمية بهدف تشجيع تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتقوية السياسات الصناعية لزيادة الإنتاج الحقيقي داخل الاقتصاد العراقي، وسيجلب هذا النوع من الصناديق مجموعة من الآثار الايجابية للاقتصاد العراقي من أهمها، تنمية القطاعات الانتاجية وتخفيض معدلات البطالة وخاصة المجالين الصناعي والزراعي، وكذلك تحسين الخدمات.

اسباب انشاء صندوق سيادي في العراق.

هناك اسباب داخلية وخارجية لإنشاء صندوق سيادي في العراق:

- أ- **الأسباب الداخلية:**
 - نضوب النفط ولا يمكن الاعتماد عليه سواء كان بعيد الأمد او قريب الأمد .
 - تطور نظام الطاقة النظيفة مما يؤشر الى قلة الاعتماد على الطاقة التقليدية في المستقبل.
 - تقليل الاعتماد على النفط يجعل العراق يتهيأ الى حقبة ما بعد النفط كما تفعل السعودية في خطتها الاستراتيجية 2030 وهو الاعتماد على 30% من عوائد الصناديق للموازنة بدون نفط.
- ب- **الأسباب الخارجية:**
 - اسعار النفط غير المستقرة : ان عدم استقرارها بسبب الازمات السياسية والازمات المالية ومن الطبيعي على العراق ان يقوم بالاعتماد على صندوق يتأتى من الفوائض النفطية في حال وجودها.
 - سحب الفوائض: يقوم هذا الصندوق بسحب فائض الأموال المتأتية من تصدير النفط للتغلب على اسعار النفط العالمية المتذبذبة كما يمكن الاستفادة من الصدمات النفطية السلبية وعملية حدوث اي انهيار قد يحدث بأسعار النفط العالمية.

5- اسس الانطلاق لتأسيس صندوق سيادي عراقي:

- أ- **النظام التشريعي والقانوني**: يعد هذا العنصر الأساسي لإنشاء صندوق ثروة سيادي للعراق من خلال تشريع البرلمان العراقي له ويعد هذا العنصر هو العنصر الأول من حيث الاهمية وبدون هذا التشريع لاوجود لمشروع مقترح اصلا.

ب- **تمويل الصندوق:** تقوم وزارة المالية العراقية بتمويل هذا الصندوق في بداية الأمر وهي مسؤولة عن هذا الصندوق لبضع سنوات.

ت- **ادارة الصندوق:** البنك المركزي العراقي يدير ادارة مباشرة للصندوق ويوفر كادراً متمرساً ادارياً ومتخصص في مجال الاستثمار بصورة خاصة يمكن الاستفادة من الخبرات المتواجدة في المؤسسات المالية الأجنبية ولذلك لقلّة الخبراء في هذا المجال باعتبار ان سوق الاوراق المالية العراقي سوق ضيق وانعدام المؤسسة المالية الخاصة كصناديق تأمين وصناديق استثمار.

وتشير تأكيدات المنظمات المالية الدولية (منها صندوق النقد الدولي) الى امكانية العراق في انشاء مثل هذا الصندوق، ونعتقد أن خلق مثل هكذا صندوق يعبر عن ادراك الجيل الحالي واعترافه بحق الاجيال القادمة في التوزيع المتساوي لمكتسبات الثروة المتأتية من المورد النفطي الذي هو ملك لجميع العراقيين وينبغي تحقيق العدالة في توزيعه بين الجيل الحالي والاجيال القادم.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

- 1- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات خارجية (صدّات اسعار النفط) سلبية كثيرة خلال مدة البحث، وكان تأثير بعض هذه الصدمات شديداً جداً على الاقتصاد لا سيما الصدمة التي حدثت عام 2020 بعد توقف تصدير النفط بعد تعرض الاقتصاديات العالمية الى تفشي جائحة كورونا، ويأتي سبب التأثير الشديد لهذه الصدمات من اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى.
- 2- تعرضت الاقتصاديات الريعية الى صدمات عرض خارجية (صدّات اسعار النفط) ايجابية في المدد التي شهدت ارتفاع اسعار النفط ومن هذه الصدمات الايجابية ما حدث في عامي 2010 و 2011.
- 3- تتأثر الاحتياطات الاجنبية في الاقتصاديات الريعية ومنها الاقتصاد العراقي بشكل كبير وسريع بصدّات أسعار النفط، التقلبات الحادة في أسعار النفط تؤدي إلى تقلبات مماثلة في الاحتياطات الاجنبية، مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي .
- 4- الاعتماد الكبير على إيرادات النفط في العراق يجعله عرضة لتقلبات حادة في الاحتياطات الاجنبية نتيجة لتقلبات أسعار النفط، هذا الاعتماد يبرز الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل لتقليل المخاطر.
- 5- يتسم قطاع التجارة الخارجية بأهمية كبيرة للاقتصاديات الريعية ، إذ تبرز بوضوح نتيجة المساهمة الواسعة في الناتج المحلي الإجمالي ولاعتماد القطاعات على هذا القطاع الذي يوفر مستلزمات الإنتاج، فضلاً عن توفير العملات الأجنبية.

ثانياً: التوصيات

1. يجب على اقتصاديات الدول الريعية ولا سيما الاقتصاد العراقي على التركيز على تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير قطاعات أخرى منها السياحة، الصناعة، الزراعة، والخدمات.
2. يتعين على الاقتصاد العراقي الاستمرار في تعزيز التنويع الاقتصادي لضمان الاستقرار في مواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية.

3. يتطلب من تبني سياسات مالية مستدامة وإدارة فعالة للاحتياطيات الأجنبية يمكن أن توفر حماية ضد التقلبات الحادة في أسعار النفط. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء صناديق استقرار النفط وصناديق احتياطية.
4. تشجيع التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة تقلبات أسعار النفط. يمكن أن تشمل هذه الجهود تبادل المعرفة والخبرات بين الدول، وتطوير سياسات مشتركة للتعامل مع تقلبات الأسواق النفطية.
5. تدريب وتوعية صناع القرار عن طريق الاستفادة من خبرات الاقتصاديين في الدول المتطورة حول كيفية التعامل مع تقلبات أسعار النفط وأهمية الإدارة الفعالة للاحتياطيات الدولية، يمكن أن تشمل هذه الجهود برامج تدريبية وورش عمل تنظمها المؤسسات المالية الدولية.
6. تعزيز البحث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا لتحسين كفاءة استعمال الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط، هذا يمكن أن يساعد في تقليل تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

- (1) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشوق الدولية، الطبعة الرابعة ، مصر، 2004، ص 511.
- (2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء جمهورية مصر، قطاع التحليل الاقتصادي، مصر، 2004، ص7.
- (3) Nourie Roubini & Bard Setser , The Effects Of The Recent Oil Price Shock On The U.S. And Global Economy , University , NU & Oxford , Aug 2, 2004 , P:2
- (*) الفرق بين الأسعار الحقيقية والاسعار الاسمية للنفط هو السعر الحالي الذي يجري التعامل به عملياً في السوق في تاريخ معين ويمثل سعر البرميل الواحد اما السعر الحقيقي هو السعر الاسمي الحالي منسوب الى سنة الأساس ويتم حسابه عبر السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم بين سنة الأساس واسنة المقارنة.
- 4) Kristie M. Engeman, Michael T. Owyang and Howard J. Wall “where is an oil shock?” working paper series No 16 (July 2012): p.1.
- 5) Nouriel Roubini and Brad Setser, "The Effects of the Recent Oil Price Shock on the U.S.A and Global Economy", Working Paper Series, University College, Oxford (August 2004), p2.
- 6) Andreas Economou, Oil Price Shocks: A Measure of the Exogenous and Endogenous Supply Shocks of Crude Oil, Oxford Institute for Energy Studies, UK, August 2016, p5 –9.
- 7) Andreas Economou, , P 5 - 7.
- (8) محمد جواد جمعة العيسوي ، تحولات سوق النفط الدولية وانعكاساتها على منظمة أوبك مع إشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2020 ، ص 122.
- 9) Dominguez, K. M. E ‘ Foreign Reserve Management During the Global Financial Crisis.’’ **University of Michigan and NBER**, 2011.
- (10) محمد سعيد عجيمة، ادارة المحفظة الاستثمارية، دار الوراق، 2006، عمان، ص65.
- (11) وسام نعمة ارجيب ، مصدر سابق ، ص 16.
- (12) فليح حسن الغزي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الحامد ، 1999، عمان، ص46.
- (13) بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص160.
- (14) محمد ميانى، احتياطات الصرف واستثمارات صندوق ضبط الايرادات في الجزائر خلال المدة 2000-2018، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد التاسع، العدد 01، 2020، ص232.
- (15) مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مصدر سابق، ص403.
- (16) صندوق النقد الدولي،
<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/special-drawing-rights-sdr>.
- (17) محمد عبد العزيز محمد الاحرش: صندوق النقد والبنك الدوليان وصناعة الفقر في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص143.

- (18) السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010، ص244
- (19) اراهيم لخضاري، عماد غزاري، دراسة تحليلية لاحتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر خلال المدة (2000-2019)، مجلة الامتياز لبحوث الادارة والاقتصاد، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2021، ص 141-142
- (20) زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الاجنبية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد7، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، 2009، ص48
- (21) Zdeněk Čech And Anton Jevčák: International Reserves In The CEE8 – Lessons From The Financial Crisis, Economic Analysis From The European Commission`S Directorate-General For Economic And Financial Affairs, Volume 8, Issue 3, 2011, P2.
- (22) Olivier Jeanne: International Reserves In Emerging Market Countries: Too Much Of A Good Thing, International Monetary Fund, Brookings Papers On Economic Activity, 2007, P11.
- (23) Onno de Beaufort Wijnholds, J & Arend Kateyn. (2001). Reserves Adequacy in Emerging Market Economics, IMF Working Paper, Sep P15.
- (24) Cedric Achille Mbeng Mezui And Uche Duru, Op.Cit, P5.
- (25) مايع شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مصدر سابق، ص403.
- (26) Kilian .L, Oil price volatility: Origins and effects. (No. ERSD-2010-02), Staff Working Paper, WTO, 2010, P.1.
- (27) نبيل جعفر عبد الرضا، مصطفى عبدالله محمد، المسارات العكسية للنفط العراقي، شركة الغدير للطباعة والنشر، عراق، البصرة، 2016، ص72.
- (28) عدنان هادي جعاز الشطب الشمري، قياس اثر السياستين المالية والنقدية في معالجة الصدمات النفطية في العراق للمدة (1973-2019) باستخدام نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2019، ص201.
- (29) سلام كاظم شاني الفتلاوي، مصدر سابق، ص68
- (30) ادوارد مورس وآخرون: النفط والاستبدال- الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية بغداد، 2007، ص68-69.
- (31) المصدر السابق نفسه، ص ص 287-288.
- (32) احمد ابراهيم علي: الاقتصاد النقدي - وقائع ونظريات وسياسات، مصدر سابق، ص436.
- (33) المصدر السابق نفسه.
- (34) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2017، ص27.
- (35) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2019، ص 24.
- (36) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص23.
- (37) مدحت القرشي، القطاع الناعي: واقعة ومشكلاته وسبل النهوض به، جريدة الصباح الجديد، 2018، متاح على الموقع : www.newsabah.com.

-
- 38) عدنان هادي جعاز، قياس اثر السياستين المالية والنقدية في معالجة الصدمات النفطية في العراق للمدة (1973-2019) باستخدام التوازن العام العشوائي الديناميكي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2022، ص199.
- 39) عدنان هادي جعاز، المصدر السابق نفسة، ص202.
- 40) Roland Beck and Michael fedora, "The Impact of SWFglobal financial markets", the occasional paper series no, 91 Frankfurt: European Central Bank ,2008, P7.
- 41) IMF, Sovereign wealth funds: A work Agenda, Working Paper (Washington ,DC: IMF, 2008), P4.
- 42) عقيل حميد جابر، زينب شاكر جبير، رؤية استشرافية مقترحة لإنشاء صندوق ثروة سيادي، جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 55، 2019، ص336.